

2019/10/10

بيان للنشر الفوري

صادر عن مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

"الأطفال ضحايا مخفيين للإعدام"

ينظر مركز "شمس" بعين الخطورة والقلق إلى استمرار إصدار وتنفيذ أحكام الإعدام في قطاع غزة وبقاء العقوبة اللاإنسانية ضمن المنظومة التشريعية في الأراضي الفلسطينية، خلافاً للاتفاقيات الدولية، على الرغم من مرور أكثر من عام على تاريخ انضمام دولة فلسطين إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام بتاريخ 2018/6/6، وهو ما يعبر عن بقاء جهود موازنة التشريعات الوطنية مع التزامات فلسطين الدولية دون المأمول.

يؤكد مركز "شمس" على مواقفه الثابتة والمبدئية والقطعية الراضة لعقوبة الإعدام، لما تشكله من انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في الحياة، وما تسببه من ألم نفسي وتعذيب للإنساني ومهين يعيشه المحكوم عليه بالإعدام، فإنه يسلط الضوء وبشكل خاص هذا العام على أطفال وعائلات المحكومين أو الذين جرى تنفيذ الحكم بحقهم، فالإعدام شكلاً من أشكال العقاب الجماعي التي تُعدم بيت وعائلة بأكملها لا شخص مرتكب الجريمة فقط، وهو الانتهاك الذي يتصادف مع كون معظم المحكومين بالإعدام من الفقراء والمهمشين والأقليات وذوي دخل المحدود، بدلاً من أن تقوم منظومة الدولة بمكافحة أسباب الجريمة وإعادة التأهيل والدمج، ورسمياً على ما سبق يذكر مركز "شمس" الأطراف كافة أن الحياة حق غير قابل للتصرف أو التنازل أو الانتقاص أو المس لأبي سبب كان، فلا يملك أي أحد انتزاع ما لم يمنحه بدءاً.

يشدد مركز "شمس" أن التحدي أمام الكل الفلسطيني يتمثل في تحقيق العدالة والمساواة بين جميع المواطنين، وإيجاد وسائل العيش الكريم بما يجفف منابع الجريمة ويقضي على مسبباتها في مهدها، وأن الاستثمار في منظومات الاقتصاد والتعليم والأخلاق هو خيار أكثر عدالة ومنطقية من الوقوف متفرجين على البيئة التي تنمو فيها الجريمة تاركينها تكبر، ثم التخلص من الخارجين من هذه البيئة بقتلهم، بعد أن سمح الجميع بتجاهل مكافحة القبلية عبر خطأ جمعي.

يذكر مركز "شمس" أن بلداً شغوباً بالحياة ويناضل من أجلها كفلسطين، لم يعد ممكناً له أن يُبقي عقوبة الإعدام في منظومته الثقافية أو التشريعية أو البنوية، وعليه يوصي مركز "شمس" بالتالي:

1. توفير الدعم والرعاية النفسية اللازمة للأطفال المحكومين أو المنفذ عليهم عقوبة الإعدام وعائلاتهم، وتمكينهم اقتصادياً، وتعزيز جهود دمجهم في المجتمع بما يكافح الوصمة الاجتماعية ضدهم ورغبات نبذهم.
2. ضرورة استكمال الخطوة الإيجابية بالانضمام للبروتوكول، وموائمة القوانين الوطنية معه ومع بقية المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها فلسطين، عبر إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية، وهو ما يؤكد على أهلية دولة فلسطين للانضمام للأسرة الدولية بعضوية كاملة.
3. إصدار السيد الرئيس قرار بقانون يوقف الإعدام إلى حين انعقاد المجلس التشريعي، كون الامتناع عن المصادقة هو مجرد تأجيل لتنفيذها فقط، وإصدار قرارات بالعفو الخاص عن المحكومين بالإعدام تخفض العقوبة إلى الحبس المؤبد.
4. العمل على إصلاح السلطة القضائية ومؤسسات العدالة، سعياً نحو مزيد من ضمانات العدالة والمحاكمة العادلة في كافة المحاكمات، ويطالب محاكم قطاع غزة بضرورة التوقف عن إصدار أحكام الإعدام لما تتضمنه من مخالفات للالتزامات فلسطين الدولية.
5. إثارة النقاش المستمر والجدل الدائم حول عقوبة الإعدام في كافة المستويات الثقافية والاجتماعية والدينية، بما يسمح بإعادة التفكير في تنفيذها، ويصحح المفهوم الخاطئ عن العلاقة المتهومة بين الإعدام وتحقيق الردع العام والخاص.
6. قيام الإعلام الفلسطيني بالعمل على مناقشة عقوبة الإعدام عبر وسائل الإعلام التقليدية والحديثة المتمثلة بمنصات التواصل الاجتماعي، والعمل على إطلاق حملات إعلامية على مستويات متعددة للوصول إلى رأي عام مناهض لعقوبة الإعدام.



7. أن تقوم المؤسسات الحقوقية بتكثيف العمل على تنظيم أنشطة مناهضة عقوبة الإعدام، وتكثيف الرقابة على مؤسسات العدالة بما في ذلك الرقابة على أعمال المحاكم، لضمان حماية حق الإنسان في الحياة، وتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

"انتهى"